

تحديد الملكية الزراعية

— ١ —

تحديد الملكية الزراعية ومدى الاستفادة منها في خفض مستوى الأسعار وفي زيادة الإنتاج ومدى أثرها في تضيق الفارق الكبير الذي كان بين الطبقات في مصر قبل تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي الذي نص على تحديد الملكية الزراعية .

تحديد الملكية الزراعية :

إن تحديد الملكية الزراعية الذي خرج إلينا مع حركة التحرير والتطهير التي قادها الجيش مؤيداً ومتعاوناً مع الشعب في يريية سنة ١٩٥٢ إنما هو نتيجة طبيعية لمدى التفاوت العظيم والفارق الكبير بين طبقة من الشعب عددها قليل في غنى فاحش ، وأغلبية عظمى في فقر مدقع وهذه حالة كانت تنفرد بها مصر عن غيرها من الدول التي سارت في ركب المدنية وتمشت مع المبادئ الاقتصادية والاجتماعية الحديثة وأبت هي إلا الجمود والرجعية وإن كان لا يمكن أصلاً بعد تحديد الملكية وتوزيع الزائد تقسيمه بسهولة إلا إذا كانت مساحة الأرض كافية تؤدي إلى تقسيم عادل وهذا لا يتأتى إلا بتعمير الصحارى زوراغة أراضيها :

والملكية الزراعية في مصر كانت مشكلة المشاكل لأنها نشأت عنها كل العلل لسوء توزيعها .

فاننا إذا القينا على الإحصاء الآتى لنظام توزيع الأراضى الزراعية
فى مصر قبل صدور قانون تحديد الملكية نظرة سريعة لأمكننا أن نقر
بمدى النخبط الذى كنا فيه .

مجموع الأراضى الزراعية فى مصر ٦٠٧٦٠٧٩ فدان
كان يمتلك هذه الأراضى ١٠٠٠٠٠٠ من أفراد الشعب
موزعة عليهم كالتالى :

يملكون فداناً فأقل من الفدان ودخل الفرد منهم ٢ جنيهه	٢٧٣٣٦٩٢
يملكون من فدان إلى ٢ فدان ودخل الفرد منهم ٥ جنيهه	٢٠٤١٣٢
» » فدانين إلى ٣ أفدنة » » » ٩ جنيهه	١١٢٦٩١
» » ٣ - ٤ فدان » » » ١٣ جنيهه	٦٩٨٤٢
» » ٤ - ٥ » » » ١٧ جنيهه	٤٥٧٨١
» » ٥ - ١٠ » » » ٢٦ جنيهه	١٠٠١٤٢
» » ١٠ - ٢٠ » » » ٥٣ »	٥٠٥٤٢
» » ٢٠ - ٥٠ » » » ١١٧ »	٢٧٦٨٣
» » ٥٠ - ١٠٠ » » » ٢٦٧ »	٨٧٧٨
» » ١٠٠ - ٢٠٠ » » » ٥٣٢ »	٤٠٥٣
» » ٢٠٠ - ٥٠٠ » » » ١٠٥٤ »	٢٠١١
» » ٥٠٠ فدان فما فوق ودخلهم جميعاً	٧٣٣
٤٨٨٨٧٣٣ جنيهه .	

وقد كان أيضاً ما يملكون ٦٠٠ - ٨٠٠ فدان عددهم ١٦١ ويملكون
١٠٠٠٠٠ فدان .

وما يملكون ٨٠٠ - ١٠٠٠ فدان عددهم ٩٢ ويملكون ٨٠٠٠٠٠ فدان

وما يملكون ١٠٠٠ - ١٥٠٠ فدان عددهم ٩٠ ويملكون ١٠٠٠.٠٠٠ فدان .

وما يملكون ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ فدان عددهم ٤٠ ويملكون ٧٠.٠٠٠ فدان .

وما يملكون أكثر من ٢٠٠٠ فدان عددهم ٦٨ ويملكون ٣٠.٠٠٠ فدان .

خلاف ذلك كان يوجد ٨٣.٠٨٩٢.١٦ لا يملكون شيئاً

نبذة تاريخية عن ملكية الأراضي الزراعية في مصر من بعض مصادر

تاريخية أهمها بحث قيم للدكتور أحمد الحنة .

اتبعت الحكومة في مصر أيام المماليك نظام الالتزام في جباية الضرائب إذ كان يتكفل من يشاء من أعيان البلاد بتحصيل الضرائب في قرية أو أكثر أو أقل عن مدة معينة بالاتفاق بين الملتزم من جهة والرزاق بالنيابة عن الحكومة من جهة أخرى حتى إذا تم الأمر للملتزم تعطيه الرزاق بذلك تقويضاً وتأمراً مشايخ دائرة التزلق وأهاليها بالخضوع لأوامره ودفع الأموال اليه ولم تكن الرزنامة وهي الجهة التي تمثل الحكومة تسمح للملتزم بالتصرف في دائرة التزامه إلا بعد دفع مبلغ مقرر كان يسمى الخوان . وفي بدء الأمر كان الالتزام يعطى لمدة معينة ولكنه صار يعطى على مدى عمر الملتزم فإذا مات آلت القرى التي التزم بضرائبها إلى الحكومة فنطرحها الرزمانية في المزاد إلا إذا تعهد الورثة بالسير على تادية ما كان يدفعه مورثهم سنوياً للخزينة وعليهم دفع مبلغ معين لقاء الترخيص لهم بالالتزام .

وقد استطاع بعض الملتزمين وقف التزامهم على ذرياتهم وتبعاً لنظام

الالتزام حل الملتمزمون محل الحكومة وأصبح لهم الحق في وضع يدهم على تواحي التزامهم ، فصار الفلاحون تحت سيطرتهم ، فقد كان الفلاح أسيراً كالعبد لا يمكن مغادرته البلدة ، وإذا هرب إلى بلدة أخرى وعلم الملتمزم بمكانه أحضره قهراً وسامه الذل والهوان .

ولم تكن حيازة الفلاح للأرض على نسق واحد في كل القطر إذ كان نصيب كل فلاح من الأرض في الوجه البحرى معروفاً ومحدوداً بمحدود ثابتة ويسمى أرض إنز ؛ بينما كانت الأرض مشاعه بين الجميع في الوجه القبلى بمعنى أنه لم تكن هناك حدود ثابتة لنصيب كل فلاح ؛ بل كانت الأرض توزع سنوياً على الفلاحين بواسطة المشايخ وكانت تلك الأرض تعرف باسم أرض بالمساحة وذلك راجع إلى تغيير مساحة الأرض القابلة للزراعة من سنة إلى أخرى في الوجه القبلى بالنسبة لعلو الفيضان أو انخفاضه ؛ ولقد كان هذا الاختلاف في حيازة الأرض داعياً إلى أن فلاح الوجه البحرى أصبح مرتبطاً بأرض ثابتة الحدود لا تتغير من سنة إلى أخرى يفلاحها ولا يمكن مغادرتها في حين أن زميله في الوجه القبلى ليس مرتبطاً بالأرض فلا يقدر الملتمزم أن يجبره على الزراعة بل أن ذلك محدود فقط بمدة الزرع أو محصول السنة فقط ؛ وله بعد ذلك أن يغادر الأرض إذا أراد .

ولم يكن للفلاح حق الملكية في أرض فلاحته بل كان ذلك للسلطان وحده ؛ وإنما له حق الانتفاع بمحصول تلك الأرض مقابل تأدية الأموال عنها للملتمزم فإذا أهمل الزراعة أو عجز عن دفع المال فللملتمزم أن ينزع تلك الأرض من يده ويعطيها لفلاح آخر ؛ ولكن مادام قادراً على دفع المال فتستمر في فلاحة أرضه لأن ذاك من مصلحة الملتمزم نفسه ولم

يكن الفلاح في مقدوره بيع أرضه ولا نقل حق الانتفاع بها لفلاح آخر
وكان من الصعب عليه تأجير أرضه بدون إذن الملتزم . فإذا أذن له أن
يؤجر أرضه لمدة سنة فقط أمام شهود .

ومع ذلك كان في إمكان الفلاح رهن أرضه إذا وجد نفسه غير قادرا
على زراعة كل ما تحت يده منها وذلك مقابل مبلغ من المال يساعد على
زراعة الجزء الثاني . وحينئذ يرد هذا المبلغ تعاد أرضه إليه ، هذا وبعد وفاة
الفلاح كان أولاده يتمتعون بالزراعة في أرضه . . وإن لم يعقب ؛ كانت
الأرض تؤول للملتزم .

وفضلا من أرض الفلاحين كان للملتزم أرض خاصة للفلاحة تسمى
أرض (الوسيا) يؤجرها أو يزرعها له فلاحو التزامه بالسخرة ، وفي
القرية الواحدة كانت أطيان الوسيا وكذا أطيان الفلاحين تقسم إلى ٢٤
قسما تعرف بالقراريط وكان الملتزم يستحوز على عدد من قراريط أطيان
الوسية مساو لعدد أطيان الفلاحين فأحيانا يستحوز على القرية كلها أى إلى
الـ ٢٤ قيراطا ، وأحيانا على أجزاء منها وذلك فيما يختص بأرض الفلاحة
وأرض الوسية ، وقد كانت هناك أرض أخرى تعرف باسم الرزق وهى
الأرض المرصدة على المساجد ومعاهد البر والإحسان ، مثل التكايا
والرباطات والأسبلة أو بعض أشخاص من طلبة العلم الفقراء وكان بعض
السلطين قد أنعم على بعض الناس بأراضى رزق ، وكانت الرزمانية تعطى المنعم
عليه تقسيطا (تفويضا) تخوله ملكها ملكا مطلقا والتصرف فيها .

ولما كانت أرض الرزق لا يمكن للحكومة أن تتصرف فيها وقف
كثيرون أراضيتهم على المساجد ومعاهد العلم وكانت ورثتهم تستثمرها ،
ولا تنتفع المساجد بها إلا بعد وفاة آخر ذكر من العائلة وكانت أرض

الرزق تزرع بالتأجير أو بواسطة فلاحين مستأجرين ، ولم تكن تزرع
بالسخرة .

هذا وكان الجزء الأكبر من أرض القطر في حوزة المالك ممثلى
الحكومة ، فكان لكل رئيس بيت منهم إقطاعيات يوزعها على بكواته
وحكامه ، وكانت تلك الأرض تؤجر إلى الفلاحين الذين يدفعون بعض
الإيجار عينا وبعضه نقدا .

هذا كان نظام الأرض أيام المالك وقد استمر ذلك النظام الى أن
اعتلى محمد على عرش مصر سنة ١٨٠٥ فأراد تغييره حتى تصبح الأرض
في يده فتنمو بذلك موارده المالية ، وقد تم التغيير المنشود سنة ١٨١٤ .
وذلك على الخطوات الآتية :

فى سنة ١٨١٠ فرض محمد على ضريبة استثنائية على القرى فلم يقدر
الفلاحون عليها واضطر كثير منهم إلى الهجرة من بلده وقدم بعض
الملتزمين طلبات إليه يشكون حالتهم وحال بلدتهم أو حصصهم ويرجون
التحقيق ، فطلب منهم عرض مستنداتهم لفحصها ، فحرم بذلك أكثر
الملتزمين من أراضى التزامهم وأعطى لبعضهم تعويضا ولم يعط الآخرين
أى تعويض .

وقد أحدث محمد على تغييراً على أراضى الرزق والوسية والفلاحة ،
وبالكشف عن الأولى المصددة للساجد والخيرات فى سنة ١٨٠٩ طلب
إلى كل متصرف فى شىء منها وواضع يده عليها بائن يأتية بمستند إلى
الديوال العام ويحدده بمرسوم جديد وإن تأخر عن الحضور فى ظرف
أربعين يوماً وضع يده عليها بصفة ولى الأمر .

وفي سنة ١٨١٣ مسحت أراضي القطر الزراعية وألغيت القاعدة القديمة وهي اعتبار الأطنان بالالتزام ، وقد كانت مساحة الفدان تختلف في المديرية ، فتارة ٢٠٠ قصبية مربعة وتارة ٤٠٠ قصبية مربعة . ولهذا أمر بحمل مساحة الفدان $\frac{٣٣٣}{١٠٠}$ قصبية مربعة . وتبعاً لتلك المساحة زادت أراضي الرزق في المساحة فما زاد أخذته الحكومة بمثابة في شخصه .

أما أرض الفلاحة وأرض الوسية فقد طرأ عليها تطوراً كبيراً في عهد محمد علي فلما فرض ضرائب في سنة ١٨٠٨ سماها كلفة الذخيرة ، فلما استولى على البلاد الخراب من جراء استيلاء الحكومة على الأرض بسبب العجز عن تسديد هذه الضرائب أمر بتوزيع الأراضي التي تخلفت عن ذلك على أولاده وأتباعه وكذلك حينما طلب الأموال المقررة من الملتزمين واعتدروا استولى على أراضيهم ووزعها أيضاً .

وفي سنة ١٨١٢ استولى محمد علي على أراضي الالتزام في الصعيد إلا النزر اليسير بحجة أن أمراء الممالك استولوا عليها عندما خرجوا من مصر وأقاموا في الوجه القبلي وأنه ورثهم بإبائهم إياهم .

وفي سنة ١٨١٤ أظهر كتيخدا بك فرماناً وصل إليه من محمد علي الذي كان في بلاد العرب يحارب الوهابيين ويتضمن فرمان الاستيلاء على جميع الالتزام ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف ، وقد ترك ملتزمي الوجه البحري والجيزة أراضي الوسية معافاة من الضرائب لمدة حياتهم إن شاءوا زرعوها وإن شاءوا أجروها ، كما أعطاهم إيراداً سنوياً مدة حياتهم يسمى الفايز تعويضاً لهم ، وإذا توفي أحدهم أصبح أرض الوسية والفايز ل محمد علي ، أما ملتزموا مصر العليا فقد حرّمهم أوسيتهم ولم يعطهم تعويضاً .

ويجب ألا تنسى أن بعد إبادة المماليك في مارس سنة ١٨١١ استولى محمد علي على أملاكهم بما فيها الإقطاعيات وما كان في حوزة الملتزمين منهم من الأراضي . وبذلك أصبحت الأراضي الزراعية في قبضة يده . ولقد كان الفلاح المصري في عهد محمد علي محروما من امتلاك الأراضي . وكان الوالي وحده هو صاحب الأرض يهبها لمن يشاء من وزرائه ومحاسبه وجواريه وحسانه ، وجاء سعيد باشا ثم الخديوي اسماعيل فالخديوي توفيق ، فكانوا يهدون الوزراء والأصدقاء آلاف الأفدنة ، ولقد وقف اسماعيل آلاف الأفدنة على معتوقاته وجواريه اللواتي بلغ عددهن في أواخر أيامه أربع مائة جارية ومعظم زعماء الإقطاع إلى سنة ١٩٥٢ من ورثة أولئك الذين منحهم الولاة آلاف الأفدنة .

يتضح من ذلك أن الملكية الزراعية نشأت في مصر بطريق عجيب فقد كان اسماعيل يملك مئات الآلاف من الأفدنة في أنحاء البلاد ، ومنها جميع أراضي مديرتي بني سويف والمنيا عدا خمسة عشر مصنعا للسكر . كلفة كل منهما مليوناً ونصف مليون من الجنيهات ، وكانت هذه الأراضي مقسمة إلى تفتيش كل تفتيش لا تقل مساحته عن سبعين ألف فدان . . فإذا أراد سموه أن يكافئ أحداً على إخلاصه في العمل ، أو بمعنى آخر أقطعه جزءاً منها فصلاً عن كونها أراضي كانت تمنح قبل هذا العهد ، كما ذكرت للملتزمين الذين يسددون التزاماتها على مر الأعوام بعد وضع اليد عليها وذلك حين أعيد توزيعها في عهد محمد علي بعد أن وضع يده عليها .

يتبين بوضوح من الإحصاءات السابقة ذكرها والبيانات السالفة سردها وبالرجوع للنبهة التاريخية عن تاريخ الملكية الزراعية كيف بدأ نظام الملكية الزراعية ومقدار ما وصل إليه فيه من معارقات وسوء

توزيعه وعدم تمثيه مع العدالة الاجتماعية . ولذلك رحب الشعب بقانون تحديد الملكية الزراعية ، وإن كان هناك بعض النقص أو الاعتراض على طريق تنفيذه بالطريقة التي كنت أراها وأقترحها في كتابي الأول « في طريق الاشتراكية » . وسأذكر فيما يلي نص بعض ما جاء في المذكرة التفسيرية لقانون تحديد الملكية لما فيها من مبادئ عظيمة للعدالة الاجتماعية ، وهي تغني عن كتابة نص مواد هذا القانون والتعديلات التي أدخلت عليها ، وتعتبر بمثابة ملخص له ، وذلك بمناسبة التكلم عن الخطوط الرئيسية لسياستنا الزراعية .

نص المذكرة

إن مشكلة مشاكلنا هي انخفاض مستوى معيشة المواطنين نتيجة لانخفاض الدخل القومى منسوباً إلى عدد السكان وقصور الزيادة فى الإنتاج عن توفير مستوى معيشة مناسب للسكان المتزايدين ، وينبغى لرفع مستوى المعيشة استكمال التنمية الاقتصادية للبلاد واستكمال تصنيفها بأقصى ما يمكن من السرعة ، وإن الاقتصاد المصرى لينطوى على عقدة منعت حتى الآن من الإسراع فى التنمية الاقتصادية ، وهذه العقدة هي تهافت الناس على استثمار مدخراتهم فى الأراضى الزراعية التى لم تزد مساحتها بنسبة زيادة الإقبال والتى لا تزال مجال الاستثمار الأساسى فى البلاد ؛ وإن الاستثمار الزراعى لا يزيد عن مساحة الأراضى المزروعة؛ إذ قلما يقبل المدخرون على المخاطرة بمدخراتهم فى استصلاح أرض لم تكن مزروعة ، ولكنهم يتنافسون فى الاستحواذ على الأراضى التى تغل إيراداً عاجلاً ، ولا تنشىء هذه العملية ثروة جديدة ولكنها تعلى من ثمن الثروة الموجودة أصلاً . وبهذا أصبحت الأراضى الزراعية المضربة ، وكائناتها بالوعة تستنزف جانباً كبيراً من المدخرات فى مصر ؛ وارتفاع أثمان الأراضى الزراعية يحفز ملاكها لأن يحاولوا بكل سبيل أن يحصلوا منها على إيراد يتناسب مع ما دفعوه ثمناً لها أو مع ما تساويه من ثمن؛ ولا يستطيع الزراع أن يزيدوا من إيراد أرضهم عن طريق رفع ثمن

ما يبيعونه من غلاتها؛ ذلك لأنه لا حكم لهم ولا وسيلة أمامهم للتحكم في
أثمان الغلات الزراعية، إذ تتحدد هذه الأثمان تبعاً لظروف السوق. ووسيلة
الزراع في زيادة إيرادهم هي محاولة ضغط المصروفات التي يمكن ضغطها دون
أن يؤدي الضغط إلى قلة الإنتاج. وعنصر المصروفات الذي تناوله هذا
الضغط كان دائماً أجور العمال. هناك إذا عاملان هما الإقبال على استثمار
معظم المدخرات المصرية في الأراضي ذات الإيراد العاجل من جانب. و
وقلة ما يصل من القوة الشرائية إلى أيدي عمال الزراعة من الجانب
الآخر. وهذا العاملان يحددان من إمكانيات التنمية الاقتصادية سواء في المجال
الزراعي بتوسيع رقعة الأراضي المزروعة أو المجال الصناعي بالتوسع في
الصناعات القائمة أو بإنشاء صناعات جديدة. ولتهيئة الظروف للتنمية
الاقتصادية السريعة ينبغى العمل عن طريق التشريع على توجيه كل المدخرات
الجديدة نحو مشروعات استصلاح الأراضي ومشروعات التعدين والصناعة
والتجارة والإنشاء.

وإن من أهم أهداف مشروع الإصلاح الزراعي المعروض توجيه
كل استثمار جديد نحو استصلاح الأراضي ونحو القيام بمشروعات التعدين
والصناعة والتجارة؛ وذلك لأن من تنبى في أيديهم أموال مدخرة لا بد
لهم من أن يبحثوا عن مجال جديد لاستثمارها؛ وزيادة الاستثمار ترفع من
أجور العمال عامة وتزيد من مقدرتهم على الإنفاق وتخلق طلباً جديداً على
المنتجات المصرية مما يشجع على زيادة الاستثمار، وهكذا حتى تستكمل البلاد
نموها الاقتصادي ويصل المواطنون إلى مستوى من المعيشة يليق ببلاد
اعتزمت أن تستغل كل إمكانياتها الاقتصادية.

تلك هي الناحية الاقتصادية؛ وهي وإن كانت وحدها مبرراً كافياً

لضرورة تعديل نظام ملكية الأرض الزراعية فإن هناك مبررات أخرى اجتماعية لا ينبغي بحال إغفالها . ذلك بأن توزيع الثروة في الريف المصرى توزيع يتنافى مع معايير العدالة أيا كانت ، وهناك مزارع واسعة يملكها عدد قليل من المترفين ، على حين أن ملايين من الملاك لا يملكون غير قطع صغيرة من الأرض .

وقد جاء بعد ذلك في المذكرة بيان مفصل عن مساحة الأرض الزراعية . ونظام ملكيتها لا يخرج تقريباً عما سبق أن أوضحته .

والمهم أنه جاء فيه أن (١٠,٠٠٠) من الملاك يملكون ١٩ ٪ من الأرض .

ثم جاء في المذكرة أنه كان لسوء توزيع الثروة الزراعية مضار اجتماعية انتهت آثارها في معظم البلاد المتقدمة بانتهاء عهود الإقطاع ، ومن أسوأ هذه الآثار استعباد طبقة عددها قليل من كبار الملاك لجمهرة السكان الفلاحين وتوجيه سياسة البلاد العامة الوجهة التي تراها هذه القلة متمشية مع مصالحها ، مما لا يتفق في كثير ولا قليل مع مبادئ الديمقراطية الصحيحة ..

وقد كان الإصلاح الزراعى أساساً لجميع الإصلاحات الاجتماعية في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر ، وفي أوروبا الشرقية والشرق الأقصى في القرن العشرين ، وتنفيذ الإصلاح الزراعى في مصر ما هو إلا إعادة بنى المجتمع المصرى على أسس جديدة توفر لكل فرد من جمهرة الشعب حياة تحوطها الحرية والكرامة وتقضى على ما تراه بين الملاك من

الفوارق العميقة بين الطبقات ، وتزيل سبباً هاماً من أسباب القلق الاجتماعي والاضطراب السياسى .

ويتضمن الباب الأول من قانون الإصلاح الزراعى تحديد الملكية الزراعية ونزع ملكية بعض الأراضى لتوزيعها على صغار الفلاحين . . . نصت المادة الأولى على جعل الحد الأعلى للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان ، غير أنه استثنى من هذا النص فى المادة الثانية الشركات والجمعيات التى تستصلح الأراضى لبيعها والأفراد الذين يمتلكون أراضى بوراً أو أراضى لاستصلاحها ، وذلك خلال فترة ٢٥ سنة من وقت التملك وهى الفترة اللازمة للاستصلاح مع جواز التصرف فى الأرض خلال هذه الفترة ، والحكمة من هذا الاستثناء هو تشجيع قيام نوع جديد من الاستثمار يودى إلى توسيع رقعة الأرض المزروعة باستصلاح أرض جديدة لبيعها لصغار الزراع أو الاحتفاظ بها فى حدود ملكية لا تزيد على ٢٠٠ فدان للشخص الواحد ، كذلك استثنيت الشركات الصناعية الموجودة قبل صدور القانون والتى تملك أكثر من ٢٠٠ فدان إذا ثبت ضرورة ذلك للاستغلال الصناعى ، وذلك بغرض المحافظة على رؤوس الأموال المستغلة الآن فى الصناعات الزراعية .

كذلك استثنى القانون أيضاً الجمعيات العلمية الزراعية والجمعيات الخيرية الموجودة قبل صدور هذا القانون . . . الخ

ونصت المادة الثالثة على استيلاء الحكومة على ما يجاوز الحد الأعلى للملكية الزراعية، وحددت فترة الاستيلاء بمدة خمس سنوات وهى المدة التى فيها يمكن إجراء عمليات الاستيلاء والتوزيع خلالها .

وتقضى هذه المادة بالآ عبرة بتصرفات المالك السابقة إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، وذلك درءا لأى تلاعب يكون قد صدر من المالك بقصد تهريب أمواله بعد ذلك التاريخ ، كما رثى ألا يعتد بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه التى لم يثبت تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وهى السنة التى تقرر فيها رسم الأيالة على التركات ، وذلك لأن بعض الملاك قد لجأوا إلى التصرف فى أملاكهم تصرفاً صورياً بقصد التهريب من هذا الرسم ، كما تقرر ألا عبرة بما يحدث بعد صدور هذا القانون من تجزئة بسبب الميراث أو الوصية للأرض التى يملكها شخص واحد ، وذلك حتى لا يستفيد دون وجه حق من تأخر عملية الاستيلاء على أراضيهم ، ونسكى لا يتميز هؤلاء عن مبتدأ بهم فى هذه العملية ، غير أن المادة الرابعة قد أجازت أن ينقل المالك بعض ملكيته إلى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فدانا للولد وبذلك نجد أقصى قدر هو ١٠٠ فدان الأولاد فى مجموعهم ، وفى هذا رعاية لنوى الأولاد وتمييز لهم عن غيرهم ، كذلك أجازت هذه المادة للمالك التصرف فى الأرض التى للحكومة حق الاستيلاء عليها بطريق البيع بشروط هى أن يكون البيع لغير أقاربه حتى الدرجة الرابعة ، حتى لا توزع الأرض على زراع يستبقى بهم المالك عصبيته القديمة ؛ وألا يكون البيع لمن يملك أكثر من عشرة أفدنة حتى يتمتع البيع للملاك الكبار ، وفى كلا الحالين لا يجوز أن يباع للشخص الواحد أكثر من خمسة أفدنة حتى يتم التوزيع على أكبر عدد ممكن من الزراع ، والحكمة من إباحة التصرف على هذا النحو هى عدم حرمان المالك من التصرفات التى لا تنافى أهداف المشروع وللتأكد من جدية هذه التصرفات ومن أن المالك لم يهين لنفسه طريقا لاسترجاع

الأرض التي باعها نص على عدم جوار الطعن فيها بالصورية بأي طريق كان . وفي المادة الخامسة وضع معيار التعويض الذي تعطيه الحكومة لمن تستولى على أراضيهم ، والتعويض المقرر هو عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط ضريبة الأطنان ، وهذا المعيار هو المأخوذ به في تقدير قيمة الأرض في قانون رسم الأيلولة على التركات ، يضاف إلى ثمن الأرض المقدر بالمعيار السابق قيمة المنشآت والآلات الثابتة والأشجار . وتبين المادة السادسة طريقة أداء التعويض ، فنص على أنه يؤدي بسندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣٪/٠ تستهلك في خلال ٣٠ سنة ، والسندات اسمية ولا يجوز التصرف فيها إلا لمصرى ، حتى تمنع محاولات تهريب رؤوس أموال بعض المصريين . ولتمكين حملة السندات من الإقبال على استثمار جديد نص على قبول السندات في الوفاء بثمن الأراضي البور التي تبيعها الحكومة ، ثم أن الحكومة تقبل هذه السندات في أداء ما يربط بعد العمل بالقانون من ضرائب على الأراضي المستصلحة وفي أداء ضريبة التركات وضريبة الأطنان الإضافية المقررة بمقتضى هذا القانون . وعالجت المادة السابعة حقوق الرهن أو الاختصاص أو الامتياز التي قد تكون الأرض مثقلة بها ، وجوهر هذه المادة هو استئصال قيمة الدين المضمون بهذه الحقوق العينية من قيمة التعويض الذي يعطى لصاحب الأرض المستولى عليها مع ضمان حق الدائن الأصلي

وتنظم المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ طريقة توزيع الأراضي المستولى عليها وتحصر هذه الأراضي أولاً ثم توزع على قطع لا تقل عن فدانين على أن تكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلاً ثم لمن هو أكثر عائلة ثم لمن هو أقل مالا من أهل القرية ثم لغير أهل القرية . ومعيار الأولوية هو أن

الأرض لمن يزرعها فإذا كان زارعها لا يدخل في دائرة من يستحقون في التوزيع روعيت الاعتبارات الاجتماعية من الأولاد وقلة المال. وإذا فاض بعد التوزيع على أهل القرية من هؤلاء شيء وزع على أهل القرى الأخرى. غير أنه لما كانت الحدائق تحتاج في استثمارها لنوع خاص من الدراية لا يتوفر في عامة الزراع فقد قصر توزيعها على خريجي المعاهد الزراعية؛ ويشترط فيمن يوزع عليهم من هؤلاء أن يكونوا من صغار الزراع الذين لا تزيد ملكيتهم على عشرة أفدنة. ولما كان حسن استغلال الحدائق يقتضى أن تكون مساحتها أكبر من المساحات التي توزع على أساسها الأراضي الزراعية الأخرى فقد رتب أن تكون التجرئة إلى مساحات يمكن أن تشمل إلى عشرين فداناً. وفي المادة الحادية عشرة قرر المشروع أساس أثمان الأرض الموزعة وثمان الفدان من الأرض عبارة عن التعويض الذي دفع مقابل الاستيلاء عليها مضافاً إليه ١٥٪ مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع وما قد يكون هناك من نفقات أخرى، ويضاف إلى ذلك فائدة سنوية بمعدل ٣٪ وهو نفس المعدل المقرر للسندات التي تعطيها الحكومة تعويضاً لمن تستولى على أرضهم ويؤدي المشتري جملة الثمن على أقساط سنوية متساوية في مدى ثلاثين سنة.

والمواد ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ خاصة بنظام عمليات الاستيلاء والتوزيع وتشرف على هذه العمليات لجنة عليا ولجان فرعية، وتسلم الأرض لمن تؤول إليه خالية من الحقوق وتسجل باسم صاحبها دون رسوم. وينبغي أن يتم الاستيلاء والتوزيع في خلال الخمس السنوات الزراعية التالية لتاريخ العمل بالقانون على أن يبدأ في المناطق التي فيها الملكيات الزراعية الكبرى.

ولما كان ثمن الأرض يدفع مقسطاً فقد نص في المادة ١٦ على أنه لا يجوز لمن تؤول إليه الأرض أن يتصرف فيها قبل الوفاء بشئها كاملاً . كما نص على أنه لا يجوز نزع ملكيتها سداً لدين إلا إذا كان ديناً للحكومة أو لبنك التسليف الزراعي والتعاوني أو للجمعية التعاونية الزراعية التي ينتمى إليها مالكيها وفي هذا حماية للهلاك الجدد من جانب و ضمان لدين الحكومة عليهم من الجانب الآخر

وفي المادة ١٧ بيان للعقوبات التي توقع على من يقوم بعمل يكون من شأنه تعطيل النص الخاص بالحد الأعلى للملكية « النص الوارد في المادة الأولى من القانون » . وهذه العقوبات هي الحبس ومصادرة الأرض الزائدة عن الحد الأعلى . ولما كان بعض الملاك قد يهملون العناية بأرضهم في الفترة التي تنقضي بين صدور هذا القانون وبين الاستيلاء على الأرض فقد نص على أن يعاقب بالحبس كل من يتعمد أو يفسد ملاحقات الأرض بقصد التقليل من قيمتها

ونظراً لأن كثيراً من الفلاحين الذين مستوزع عليهم الأرض قد يكونون برغم درايتهم بالأعمال الزراعية قليلي الكفاية في الناحية الزراعية الإدارية فقد نص في الباب الثاني من القانون على إنشاء جمعيات للتعاون الزراعي وضرورة انضوائهم هم وغيرهم من صغار الفلاحين في كل قرية أو عدة قرى تحت لواء جمعية تعاونية تقوم بما يلزم أعماليات التمويل الزراعي وللحصول على لوازم الزراعة ولتنظيم الاستغلال الزراعي وإبيع المحصولات الرئيسية، كما تقوم كذلك بمختلف الخدمات الزراعية والاجتماعية الأخرى . ولما كانت الفكرة التعاونية لا تزال بعيدة عن مدارك صغار الفلاحين فقد رئي أن توضع الجمعية التعاونية التي يؤلفونها تحت إشراف

موظف تختاره وزارة الشؤون الاجتماعية . ولتقوية مركز هذه الجمعيات
نص على أن تشترك في تأسيس جمعيات تعاونية عامة واتحادات تعاونية

وإذا كانت الملكيات الكبيرة جداً غير مرغوب فيها فكذلك
الملكيات الصغيرة جداً ، إذ هي تهبط بإنتاج الأرض وتحرم أصحابها من
مستوى المعيشة اللائق بالإنسان. ولذلك عالجت المادتان ٢٣ ، ٢٤ « الباب
الثالث » مسألة تفتيت الملكية درءاً لازدياد حصوله في المستقبل بسبب
تزايد عدد السكان وتقسيم الأرض بالارث وغيره من أسباب كسب
الملكية. ولما كان قد رُئي أن أصغر ملكية لا ينبغي أن تقل في المستقبل عن
خمسة أفدنة فقد نص على أنه إذا وقع ما يؤدي إلى تجزئة الملكية إلى أقل من
هذا القدر وجبت أيلولة الأرض إلى واحد من لهم نصيب فيها مع تفضيل
من يشتغل منهم بالزراعة، فإذا لم يستطع أيهم الوفاء بشمئها بيعت بالمزاد العلني
وقد فرضت في الباب الرابع ضريبة بمعدل ٥٠٠ ٪ من ضريبة
الاطيان على ما يزيد على الحد الأقصى للملكية من أراضيهم ، وفرض
من هذه الضريبة الإضافية هو حفز الملاك على بيع ما يزيد على الحد
الأقصى للملكية من أراضيهم لصغار الزراع ، وذلك في الفترة التي تنقضي
ما بين صدور هذا القانون وبين انتهاء فترة الاستيلاء ، وقد أعفيت من
الضريبة الإضافية الأراضي البور التي يملكها الأفراد أو الشركات بقصد
استصلاحها لبيعها وذلك لغرض التشجيع على الاستثمار الزراعي في
الأراضي الجديدة .

هذا ، ولما كان الفلاحون يحدون أنفسهم ولا مورد لهم إلا زراعة
الأرض فيقبلون على استئجارها في ظل أوضاع مجحفة أو مرهقة ، فقد
تناول المشروع في الباب الخامس من تنظيم علاقة المستأجر بالمالك على

أساس العدل وحماية الطرف الضعيف من استغلال الطرف القوي، فنصت المادة ٣٣ على أنه لا يجوز تأجير الأرض إلا لمن يزرعها بنفسه ، وذلك منعاً من استغلال الوسطاء للفلاحين ، على أن هذا النص ليس من شأنه أن يحول دون تكوين جمعيات تعاونية تتألف لاستغلال الأراضي الزراعية عن طريق الإيجار .

وحددت المادة ٣٣ أجرة الأرض بما لا يزيد على سبعة أمثال الضريبة الأصلية .

وبذلك تتساوى أجرة الأرض مع قيمتها الإيجارية التي اتخذتها الحكومة أساساً لربط ضريبة الأطينان ، إذ أن ضريبة الأطينان تتساوى ١٤٪ من القيمة الإيجارية للأرض أى $\frac{1}{7}$ هذه القيمة تقريباً - وهذا التحديد يجعل نصيب صاحب الأرض متعادلاً مع دوره في الإنتاج ، ويمنع الارتفاع الفاحش في الأجور الذي يقع عبؤه على عاتق صغار الزراع وعلى سواد الشعب من مستهلكي الحاصلات الزراعية .

ولما كان يخشى أن يؤدي تحديد الإيجار إلى امتناع الملاك عن تأجير الأرض فقد نصت المادة ٣٧ على عدم جواز إخراج من كان يزرع الأرض بنفسه سواء كان مستأجراً أصلياً أو مستأجراً من الباطن

ولضمان استقرار الزراعة في الأرض واستغلالها على وجه مرض فقد وضعت المادة ٣٥ حداً أدنى لمدة عقد الإيجار « ثلاث سنوات » مع الدورة الزراعية الثلاثية

وأخيراً كفل المشروع في الباب السادس حقوق العمال الزراعيين بالنص على أن تتولى لجنة خاصة تحديد أجر العامل الزراعي في كل منطقة

من المناطق الزراعية المختلفة ، كما أجاز للعمال تكوين نقابات للدفاع عنهم
إن ما سبق هو أهم ما جاء فى نص المذكرة التفسيرية لقانون الإصلاح
الزراعى ، ومنها يتضح أن هذا المشروع حقق قسطا كبيرا من العدالة
الاجتماعية وعمل على سد الهوة السحيقة التى بين الأغنياء والفقراء فى
مصر ، ولكنه لا يكفى وحده فى علاج الفقر الذى هو سبب الجهل
والمرض ، كما أوضحت ذلك فى كتابى السابق (فى طريق الاشتراكية)
لأن الثروة الزراعية لا يمكن بإعادة توزيعها أن ترفع مستوى جميع أفراد
الشعب الذى يزرع معظمه فى البرؤس والفاقة ، وذلك راجع لأن هذه
الثروة لا تناسب مع عدد السكان ، فيجب العمل على زيادة الثروة
الزراعية والحيوانية والاتجاه إلى التصنيع بجانب الزراعة والبحث فى
طرق زيادة الانتاج وموارد الشعب هو أهم المواضيع التى سيعالجها كتابى
هذا فى الأبواب القادمة .

إن فقر هذه البلاد يرجع إلى ضآلة الثروة العامة ، فإن مجموع الدخل
العام فى مصر ، وهو ما يمثل نواحى إنتاج أفراد الأمة ، يقدر بنحو ٦٦٠
مليون جنيه سنويا وهو يعتد ضئيلا ، ولا يكفى أن يعيش به إثنان وعشرون
مليوناً من الأتفس عيشة متوسطة مهما أحسن توزيعه ، وحتى لو وزع
بالتساوى فلا يخصص الفرد إلا حوالى ثلاثين جنيها سنويا ، وهو يعتبر أقل
مستوى للفرد فى العالم المتمدن .

وإن الاقتصاد الحديث لا يتوخى سوى تحقيق وسائل المعيشة وتوفيرها
لمجموع أفراد الشعب لا لفرد أو بضعة أفراد . وهذا لا يتأتى إلا بتعديل

النظام الاقتصادي الزراعي القائم؛ فلا يجوز أن تبقى الأراضى الزراعية محلا لاستغلال وإرهاق الشعب، وإنما يجب أن تكون مجال الرزق ووسيلة الحياة للملايين، كما يجب أن يتجه إلى تصنيع البلاد بجانب الاهتمام بالناحية الزراعية لزيادة الثروة القومية. وموارد الانتاج فى مصر متوفرة، إذا نفذت المشروعات الجديدة من زراعية وصناعية.
